



## منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة

# التوقعات الزراعية 2011-2020

خمسون عاماً من الأسعار  
المرتفعة وغير المستقرة

عوامل السوق تشير إلى  
استمرار عدم استقرار  
الأسعار

نقل إشارات السوق إلى  
المنتجين يعد ضرورياً  
لاستجابة العرض

الاستثمارات لازمة لزيادة  
الإنتاجية

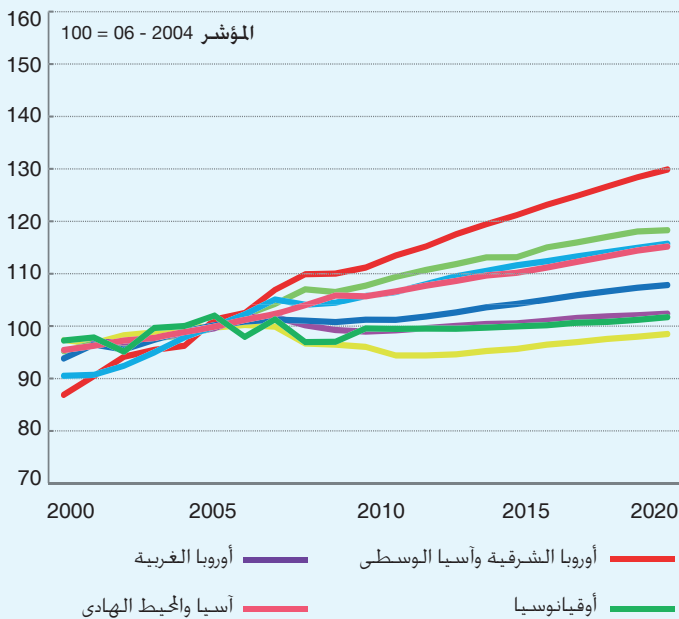
ارتفعت أسعار السلع ارتفاعاً حاداً مرة أخرى في 2010 حيث لم يكن إنتاج المحاصيل كافياً في مناطق الإنتاج الرئيسية وأدى تدني مستويات المخزون إلى نقص الإمدادات المتاحة، وجاء تعافي النمو الاقتصادي في الاقتصادات النامية والناشئة معزراً للطلب. وقد دخلت فترة عدم الاستقرار الشديد في أسواق السلع الزراعية عامها الخامس على التوالي. وتعد أسعار السلع المرتفعة وغير المستقرة ونتائجها على الأمن الغذائي ضمن القضايا الهامة التي تواجه الحكومات في الوقت الحاضر وقد انعكس ذلك بوضوح على المناقشات التي دارت في قمة مجموعة العشرين في سول في نوفمبر/تشرين الثاني 2010، وفي مقترحات العمل التي وضعتها لكي تناقش في اجتماعها لوزراء الزراعة المقرر انعقاده في حزيران/يونيو 2011 في باريس.

وتتسم هذه التوقعات بالتفاؤل المشوب بالحذر فيما يتعلق بانخفاض أسعار السلع عن مستوياتها في 2010-11. حيث تستجيب الأسواق لارتفاع هذه الأسعار وفرض زيادة الربحية التي تمثلها. وتعد محاصيل هذا العام حاسمة، ولكن عودة الاستقرار إلى الأسواق قد يتطلب بعض الوقت. وإلى حين إعادة بناء المخزونات، يظل احتمال حدوث المزيد من ارتفاع الأسعار وعدم استقرارها قائماً. ويحتفظ هذا التقرير بالرأي الذي اشتملت عليه الإصدارات الأخيرة في أن أسعار السلع الزراعية بقيمتها الفعلية ستظل مستوياتها أعلى خلال العشر سنوات القادمة مقارنة بالعقد السابق. ومن شأن طول الفترات التي تشهد ارتفاعاً في الأسعار أن يجعل أهداف الأمن الغذائي العالمية أصعب في تحقيقها. وأن يعرض المستهلكين من الفقراء إلى المزيد من احتمالات سوء التغذية.

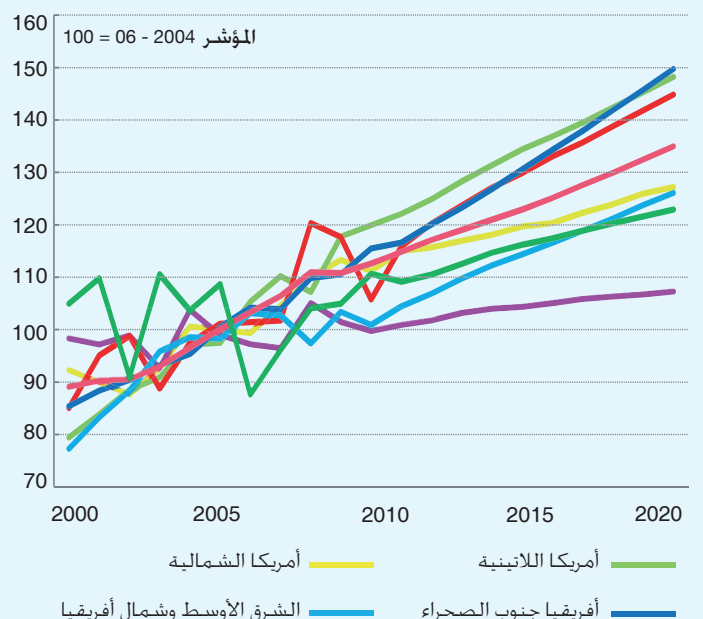
تمثل أسعار السلع المرتفعة مؤشراً إيجابياً بالنسبة لقطاع عانى على مدى عدة عقود من تراجع القيم الفعلية للأسعار، وغالباً ما ستمحز هذه الأسعار الاستثمار في تحسين الإنتاجية وزيادة الإنتاج اللازمين لمقابلة الطلب المتزايد على الغذاء. ومع ذلك، فإن استجابة العرض مشروطة بالتكلفة النسبية للإنتاج. في حين أن الحافز الذي يمثله ارتفاع الأسعار العالمية لا يمتد دائماً إلى المنتجين بسبب ارتفاع تكاليف المعاملات أو تدخل السياسات المحلية. وفي بعض مناطق الإنتاج الرئيسية أثرت زيادة أسعار الصرف على المنافسة في قطاعاتها الزراعية، وحدت من استجابة الإنتاج (انظر الشكل 1).

هناك علامات تشير إلى زيادة تكلفة الإنتاج وإلى تباطؤ نمو الإنتاجية. فقد ارتفعت تكلفه الطاقة ارتفاعاً كبيراً، وكذلك تكلفة العلف الحيواني. كما تزداد ضغوط الموارد، خاصة تلك التي تتعلق بالماء والأراضي. وفي حين تتناقص الأراضي المتاحة للزراعة في العديد من مناطق الإنتاج التقليدية، ينبغي أن يتوسع الإنتاج ليشمل المناطق الأقل تطوراً والأراضي الهامشية الأقل خصوبة والأكثر تعرضاً للأحداث الجوية غير المواتية. وهناك حاجة إلى المزيد من الاستثمارات القوية في تحسين الإنتاجية لضمان قدرة القطاع على مقابلة تزايد الطلب في المستقبل.

الشكل 2. استهلاك الفرد من الأغذية



الشكل 1. صافي الإنتاج الزراعي





## النقاط الرئيسية:

من المتوقع أن تظل الأسعار في مستويات أعلى

من المتوقع أن يشهد الإنتاج الزراعي زيادة علي المدى القصير، بافتراض استقرار الأحوال الجوية، كنتيجة لحدوث استجابة العرض المتوقعة لارتفاع الأسعار الحالية، ويُنتظر انخفاض أسعار السلع عن مستوياتها المرتفعة التي شهدتها بداية 2011، ولكن من المتوقع أن تزيد قيمها الحقيقية في متوسطها بنسبة 20 في المئة فيما يتعلق بالحبوب (الذرة) وبنسبة 30 في المئة فيما يتعلق باللحوم (الدواجن)، خلال فترة 2011-2020 مقارنة بالعقد الماضي. ويمتد ارتفاع أسعار السلع في الوقت الحالي إلى أسفل سلسلة السلع لتشمل سلع الثروة الحيوانية (انظر الشكل 3).

قلق من تضخم أسعار الغذاء

مع امتداد ارتفاع أسعار السلع إلى أسفل سلسلة الغذاء، تشير الدلائل مؤخراً إلى ارتفاع نسبة تضخم أسعار الغذاء للمستهلك في معظم البلدان، مما يسهم في زيادة تضخم إجمالي أسعار المستهلكين. وتثير هذه الزيادة المخاوف من زعزعة الاستقرار الاقتصادي وانعدام الأمن الغذائي في بعض البلدان النامية مع انخفاض القوة الشرائية للفئات السكانية الأشد فقراً.

تباطؤ نمو الإنتاج الزراعي لارتفاع التكاليف

من المتوقع زيادة الإنتاج الزراعي العالمي بنسبة 1.7 في المئة سنوياً في المتوسط، مقارنة بنسبة 2.6 في المئة للعقد السابق. من المتوقع أن تشهد معظم المحاصيل معدلات نمو أبطأ، خاصة البذور الزيتية والحبوب الخشنة، التي تواجه زيادة في تكلفة الإنتاج وتباطؤ معدلات نمو الإنتاجية، وتبقى معدلات نمو إنتاج الثروة الحيوانية قريبة من مستوياتها السابقة، ورغم تباطؤ النمو، لا يزال من المتوقع زيادة نسبة الإنتاج للفرد بنسبة 0.7 في المئة سنوياً.

حصة الموردين الناشئين من السوق في زيادة مستمرة

سيستمر تباطؤ معدلات تحسن الإنتاج المتوقع على المستوى العالمي فيما يتعلق بالمحاصيل الهامة في التأثير سلباً على الأسعار العالمية. ويُنتظر زيادة معدلات نمو الإنتاج من جانب الموردين الناشئين حيث توفر التقنيات القائمة إمكانية جيدة لتحسين الإنتاج، رغم أن قابلية التغيير في الإنتاج/العرض قد تكون أعلى. تواصل حصة البلدان النامية من الإنتاج في الزيادة خلال فترة التوقعات.

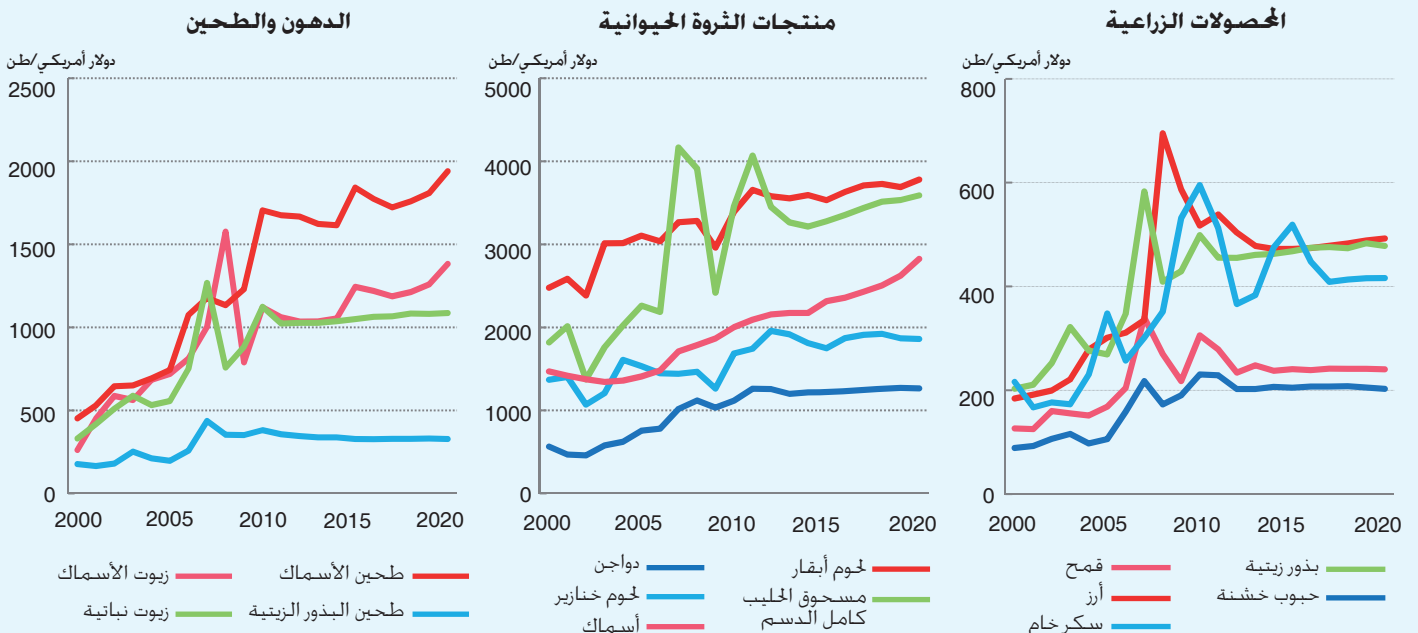
نمو المصائد القائمة على تربية الأحياء المائية

فيما يتعلق بقطاع الأسماك الذي يغطي تقرير التوقعات للمرة الأولى، من المتوقع أن يزداد إنتاجه العالمي بنسبة 1.3 في المئة سنوياً حتى 2020، وهو معدل أبطأ من معدل العقد السابق نظراً لتراجع نمو تربية الأحياء المائية (2.8 في المئة في مقابل 5.6 في المئة لفترة 2001-2010) ولتراجع قطاع صيد الأسماك أو ركوده. وبحلول عام 2015، يُنتظر أن يتجاوز قطاع تربية الأحياء المائية قطاع صيد الأسماك ليصبح أهم مصادر الأسماك للاستهلاك الأدمي. وبحلول عام 2020 سيمثل إنتاجه 45 في المئة من إجمالي إنتاج الأسماك (بما في ذلك الاستخدامات غير الغذائية). ومقارنة بفترة 2008-2010، يُنتظر أن يرتفع متوسط أسعار أسماك المصائد بنسبة حوالي 20 في المئة فيما يتعلق بقيمتها الاسمية بحلول عام 2020، أما الأنواع المرباة فمن المتوقع أن تزيد بنسبة 50 في المئة.

البلدان النامية تدفع نمو الطلب على الغذاء

سيزداد معدل استهلاك الغذاء للفرد بسرعة أكبر في أوروبا الشرقية وآسيا وأمريكا اللاتينية حيث ترتفع الأجور ويتباطأ النمو السكاني (انظر الشكل 2). وتشهد الزيوت النباتية والسكر واللحوم ومنتجات الألبان أعلى زيادة في الطلب.

## الشكل 3. اتجاهات الأسعار للسلع الزراعية إلى 2020 (الاسمي)





زيادة الطلب على المواد الأولية اللازمة للوقود الحيوي

نمو التجارة الزراعية قد يتباطأ

استمرار الدرجة العالية من عدم اليقين

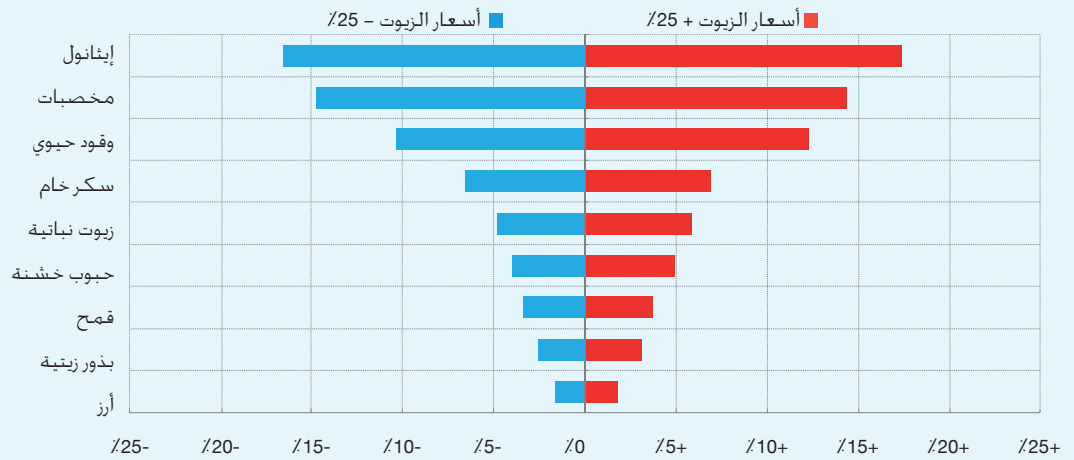
يستمر استخدام المنتجات الزراعية كمواد أولية للوقود الحيوي في الزيادة القوية، مدفوعاً في معظمه بولايات الوقود الحيوي وسياسات الدعم. وبحلول 2020، من المقدر أن يستخدم 13 في المئة من الإنتاج العالمي للحبوب الخشنة، و15 في المئة من إنتاج الزيوت النباتية، و30 في المئة من إنتاج قصب السكر في إنتاج الوقود الحيوي. وستسبب أسعار النفط المرتفعة في المزيد من نمو استخدام المواد الأولية اللازمة للوقود الحيوي، وعند وصول أسعار النفط إلى درجة كافية من الارتفاع، يصبح إنتاج الوقود الحيوي مجدياً اقتصادياً في العديد من الدول حتى في عدم وجود الدعم السياسي.

من المتوقع نمو التجارة بنسبة 2 في المئة، وهو معدل أبطأ من المعدل الذي ساد خلال العقد الماضي، مع زيادات متواضعة في الإنتاج من جانب المصدرين التقليديين وزيادة في الإنتاج المحلي من جانب المستوردين. وسيأتي معدل النمو الأسرع في المقام الأول من جانب المصدرين الناشئين في بلدان كل من أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية. ومن المتوقع زيادة العجز الغذائي في بلدان جنوب الصحراء الكبرى حيث يتجاوز الطلب المدفوع بالزيادة السكانية زيادة الإنتاج المحلي.

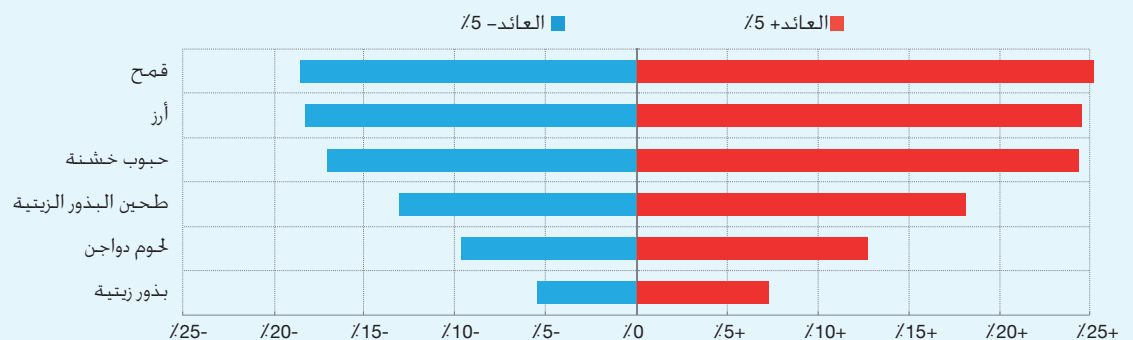
تبين تحاليل المخزونات عدم اليقين في توقعات الأسعار، التي تعتمد على نحو كبير على الافتراضات الأساسية، وتشير إلى أن احتمالات الأسعار المرتفعة تفوق احتمالات الأسعار المنخفضة. وتؤكد هذه التحاليل أيضاً أن تذبذب الإنتاج بسبب الغلة في البلدان الرئيسية المصدرة للمحاصيل كان مصدراً رئيسياً لعدم استقرار الأسعار الدولية. كما كشف الجفاف والحرائق التي شهدتها الاتحاد الروسي وأوكرانيا، وزيادة الرطوبة التي شهدتها الولايات المتحدة مدى سرعة تغير توازنات السوق. ومن المتوقع أن تصبح تغيرات غلال المحاصيل المتعلقة بالجو دافعا أشد تأثيراً على عدم استقرار الأسعار في المستقبل.

#### الشكل 4. نماذج سيناريوهات تظهر الحساسيات الرئيسية في التوقعات.

أ) أثر ارتفاع / انخفاض 25٪ في أسعار خام الزيوت على أسعار السلع الأساسية في العالم (متوسط خلال فترة الإسقاط)



ب) أثر ارتفاع / انخفاض 5٪ في العائد السنوي للحبوب على أسعار السلع الأساسية في العالم (متوسط خلال فترة الإسقاط)



## عدم استقرار الأسعار

تلقي هذه التوقعات نظرة على القوى الرئيسية التي تدفع نحو عدم استقرار الأسعار (انظر الشكل 4 لأمنلة على ذلك)، والتي تعرض المنتجين والتجار والمستهلكين والحكومات لعدم اليقين والمخاطرة. وقد ينتج عن عدم استقرار الأسعار آثاراً سلبية عديدة على القطاع الزراعي والأمن الغذائي والإطار الاقتصادي الأشمل في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

« **تغير الجو والمناخ** - العامل الأهم والأكثر تكراراً في التسبب في عدم استقرار الأسعار هو عدم إمكانية التنبؤ بالأحوال الجوية. التغير المناخي يسبب تحول الأمطار الجوية، ولكن تأثيره على الأحداث الجوية القسوى غير واضح.

« **مستويات المخزون** - لعبت المخزونات دائماً دوراً في الحد من الاختلاف بين العرض والطلب على السلع. وعندما يكون مستوى المخزونات المتاحة منخفضاً مقارنةً بالاستخدام، كما هو الحال في الوقت الحاضر بالنسبة للحبوب الخشنة، يزداد عدم استقرار الأسعار.

« **أسعار الطاقة** - الروابط المتزايدة مع أسواق الطاقة والتي تمتد من خلال عوامل مثل الأسمدة والنقل. ومن خلال الطلب على المواد الأولية اللازمة للوقود الحيوي، تؤدي إلى انتقال عدم استقرار الأسعار من أسواق الطاقة إلى الأسواق الزراعية.

« **أسعار الصرف** - من خلال تأثيرها على الأسعار المحلية للسلع. بإمكان حركات العملات التأثير على الأمن الغذائي والقدرة على المنافسة حول العالم.

« **زيادة الطلب** - في حالة عدم مواكبة العرض للطلب، يسفر ذلك عن ضغط في اتجاه زيادة أسعار السلع. مع الارتفاع العالمي لنصيب الفرد من الدخل القومي ومع توقع زيادته في العديد من البلدان الفقيرة بنسبة 50 في المئة، سيفقد الطلب على الغذاء مرونته بحيث يلزم تغييرات أكبر في الأسعار للتأثير على حجم الطلب.

« **ضغوط الموارد** - تُعد زيادة تكاليف المنتجات وتباطؤ تطبيق التكنولوجيا والتوسع إلى الأراضي الهامشية ومحدودية الزراعة المزدوجة ومياه الري، من العوامل التي تُحد معدلات نمو الإنتاج.

« **القيود المفروضة على التجارة** - تزيد القيود المفروضة على كل من التصدير والاستيراد من عدم استقرار الأسعار في الأسواق الدولية.

« **المضاربة** - يتفق معظم الباحثين على أن ارتفاع مستويات أنشطة المضاربة في أسواق العقود المستقبلية قد يزيد من حرك الأسعار على المدى القصير، رغم غياب الأدلة الحاسمة على الآثار العامة بعيدة المدى على عدم استقرار الأسعار.

## التحديات السياسية

يُلقى تقرير التوقعات الضوء على كل من التحديات الهامة في معالجة انعدام الأمن الغذائي العالمي والفرص الكبرى للمنتجين في مجال الغذاء والزراعة التي تنشأ عن زيادة الأسعار عن المتوسط المتوقعة للعقد القادم والتحدي الذي يواجه السياسات هو تعزيز نمو الإنتاجية، خاصة بالنسبة لصغار المنتجين، مما يحسن مرونة السوق في مواجهة الصدمات الخارجية، ويؤدي إلى الحد من الفاقد وإلى زيادة الإمدادات إلى الأسواق المحلية، بأسعار في المتناول. وهناك حاجة إلى استثمارات القطاع الخاص في البحث والتطوير الزراعي والمؤسسات والبنى التحتية لزيادة إنتاجية القطاع ومرونته في مواجهة تغيرات الجو/المناخ وندرة الموارد. كما أن الاستثمارات مطلوبة للحد من خسائر ما بعد الحصاد. إقراراً بأن عدم استقرار الأسعار سيظل سمة من سمات الأسواق الزراعية، ينبغي وضع السياسات المتسقة للحد من عدم الاستقرار متى أمكن، وكذلك للحد من أثارها السلبية.

« **الحد من عدم الاستقرار** - تعزيز شفافية السوق من شأنه أن يحد من عدم استقرار الأسعار. مطلوب بذل المزيد من الجهود لتحسين أنظمة المعلومات والمراقبة العالمية والقطرية على توقعات السوق، بما في ذلك إنتاج أفضل للبيانات حول الإنتاج والمخزونات والتجارة في السلع الحساسة للأمن الغذائي، والتخلص من تشويهِ السياسات أو الحد منها، مثل القيود على الصادرات والواردات أو دعم وولاية الوقود الحيوي. قد يؤدي أيضاً إلى الحد من عدم استقرار الأسعار. كما ينبغي تحسين المعلومات والشفافية في أسواق العقود المستقبلية إقراراً بأهمية اتساق الإجراءات في مختلف البورصات.

« **إدارة عدم الاستقرار** - يمكن لشبكات الأمان الاجتماعية أن تساعد المستهلكين الأكثر تعرضاً عند ارتفاع أسعار السلع الغذائية، في حين أن شبكات الأمان للمنتجين يمكنها أن تعوض انخفاض الدخل، مما يبقي على قدرتهم على شراء المدخلات والاستمرار في الإنتاج. ويُعد احتياطي الطوارئ من الغذاء للمساعدة المستهدفة للفقراء مفيداً في الحد من آثار ارتفاع الأسعار. كذلك فهناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لوضع خطط قائمة على السوق لإدارة المخاطر. بما في ذلك إتاحة استخدام بورصات التعاقد الآجل والعقود المستقبلية للسلع لصغار المنتجين. كما يمكن للحكومات أن تتبنى بعض استراتيجيات إدارة المخاطر مثل التأمين لتمويل الصادرات من السلع الغذائية عندما تتسبب الظروف الجوية في تراجع الإنتاج المحلي، أو عقود الخيارات لتثبيت مشتريات عقود السلع الغذائية المستقبلية.

## دوافع عديدة لعدم استقرار الأسعار

## تحسين الإنتاجية والمرونة والحد من الفاقد

## تحسين معلومات السوق واتساق السياسات

## استهداف حماية الفقراء وتبني استراتيجيات إدارة المخاطر



للاستفسار أو للحصول على مزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

Wayne Jones (Wayne.Jones@oecd.org)  
Trade and Agriculture Directorate  
Organisation for Economic Co-operation and  
Development

Merritt Cluff (Merritt.Cluff@fao.org)  
Trade and Markets Division  
Food and Agriculture Organization of the United  
Nations

أو تفضل بزيارة موقعنا: [www.agri-outlook.org](http://www.agri-outlook.org)